ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

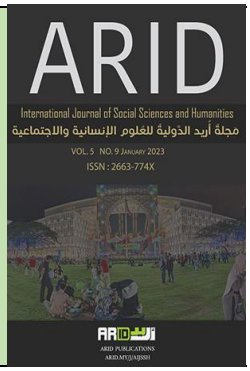

مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

العدد التاسع، المجلد الخامس، كانون الثاني 2023 م

أسباب الترك عند المحدثين (دراسة من خلال السنن الأربع)

د. نايف بن ناصر إبراهيم
كلية العلوم الإسلامية -جامعة المدينة العالمية- ماليزيا

Reasons for abandonment among the modernists (a study through four Sunnahs)

Naif Naseer Al Mansour
Al Madinah International University- Malaysia

Naifco2013@gmail.com
Arid.my/0004-1464
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2023.593

ARTICLE INFO

Article history:
Received 15/07/2022
Received in revised form 08/09/2022
Accepted 10/11/2022
Available online 15/01/2023
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2023.593

ABSTRACT

In this research, which is considered extracted from the doctoral thesis of the same researcher entitled "The Conditions of the Dispossessed Men Mentioned by Ibn Hajar in his book Taqrib al-Tahdheeb Collected and Study" from Al-Madinah International University in Malaysia: an issue of the hadith sciences related to the challenge to the narrator, which is the issue of the abandoned narrator In the books of the Sunnah, specifically the four well-known Sunan, and mentioned the words of the scholars of Jarh and Ta'deel in these narrators, And clarification of the reasons that led to the abandonment of the narration from them, and their narrations in the four Sunan, and the ruling of the imams on these narrations, the division of the types of those left behind, the introduction to each section with its related definitions, issues related to the term hadith, and the statement of the results of this study from the agreement of the scholars of the wound. The modification is mostly in judging the abandoned narrators, and it provides a list of the narrators who were judged by the scholars to abandon, and the reason for the narrators of the four Sunan narrations about them.

الملخص

أتناول في هذا البحث الذي يعتبر مستلة من أطروحة الدكتوراه للباحث نفسه بعنوان: «أحوال المتروكين الذين ذكرهم ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب جمعا ودراسة" من جامعة المدينة العالمية بماليزيا»: مسألة من مسائل علوم الحديث، تتعلق بالطعن في الراوي، ألا وهي مسألة الراوي المتروك في كتب السنة، وبالتحديد السنن الأربعة المشهورة، وذكر كلام علماء الجرح والتعديل في هؤلاء الرواة، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى ترك الرواية عنهم، وبيان مروياتهم في السنن الأربعة، وحكم الأئمة على هذه المرويات، وتقسيم أنواع هؤلاء المتروكين، والتقديم لكل قسم بما يتعلق به من تعاريف، ومسائل مرتبطة بمصطلح الحديث، وبيان النتائج المترتبة على هذه الدراسة من اتفاق علماء الجرح والتعديل غالبا في الحكم على الرواة المتروكين، وتوفر قائمة بأسماء الرواة الذين حكم عليهم العلماء بالترك، وسبب رواية أصحاب السنن الأربعة عنهم.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ ﴾. [1]

﴿ ٦ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ ﴾.[2]

﴿ ٱلۡأُخۡرَىٰۖ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٩ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾.[3]

أما بعد:

فإن للسنة النبوية مكانةً عظيمةً في التشريع الإسلامي، فهي الأصل الثاني بعد القرآن الكريم، وهي الكاشفة لغامضه، المجلية لمعانيه، الشارحة لألفاظه ومبانيه، ولقد جاءت الأدلة من القرآن والسنة بوجوب اتباع النبي ρ، وامتثال أمره واجتناب نهيه؛ قال تعالى

﴿ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ ﴾.[4]

وقال تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخۡرُجَ إِلَيۡهِمۡ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾.[5]

وقال تعالى: ﴿ عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن ﴾.[6]

وجاء في السنة المطهرة ما يوجب ذلك أيضًا قال ρ: «إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا فَقَالَ: يَا قَوْمِ، إِنِّي رَأَيْتُ الجَيْشَ بِعَيْنَيَّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ العُرْيَانُ، فَالنَّجَاءَ، فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَأَدْلَجُوا، فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهَلِهِمْ فَنَجَوْا، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَّحَهُمُ الجَيْشُ فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الحَقِّ». **[7]**

ومما خص الله عز وجل به هذه الأمة وامتازت به هو: الإسناد الذي انفردت به دون غيرها من الأمم، روى الخطيب البغدادي بسنده عن محمد بن حاتم بن المظفر، قال: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها: قديمهم وحديثهم، إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات». [8]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «علم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ρ، وجعله سلمًا إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم...».[9]

ولقد تضافرت جهود العلماء في جمع السنة، ودراسة أسانيد الحديث، وتمييز الصحيح من السقيم، وصنفوا القواعد والأسس اللازمة لقبول الحديث من رده، وألفوا كتبًا تدرس أحوال الرجال الذين يروون الحديث النبوي، ومعرفة مدى ضبطهم وعدالتهم وموافقتهم للرواة الآخرين، وسمي هذا العلم بعلم الجرح والتعديل.

خلفية البحث:

للوقوف على الراوي الذي حُكم عليه بالترك في السنن الأربع في هذا ذهبت إلى أحد مصنفات التي عنيت بتراجم الرواة في السنن الأربع وما قيل فيها من جرح وتعديل، وهو كتاب [تقريب التهذيب] للحافظ أحمد بن علي المشهور بابن حجر العسقلاني، وقمت بجمعهم، ودراسة تراجمهم، وكيفية الحكم عليهم.

مشكلة الدراسة:

تتلخص إشكالية البحث في تبيين أنواع من حكم عليهم ابن حجر في «تقريب التهذيب» بأنهم متروكون، ومعرفة حكمة تخريج أحاديثهم في السنن الأربعة رغم ضعفهم الشديد.

أهداف البحث:

1. حصر الرواة المتروكين في السنن الاربعة.
2. معرفة أسباب ترك الراوي.
3. تقسيم الأحوال يندرج تحتها أسباب ترك الرواة.
4. معرفة مدى اتفاق أئمة الجرح والتعديل في الحكم على هؤلاء بالترك.
5. أسباب الرواية عن المتروكين في السنن الأربعة.
6. إحصاء مرويات المتروكين في السنن الأربعة وذكر ما يغني عنها من الأحاديث الصحاح.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأمور التالية:

1. معالجة موضوع يتعلق بالحديث النبوي من خلال معرفة راوي الحديث، وحكم الأئمة عليه، مما يترتب عليه صحة الحديث أو ضعفه.
2. معرفة الأسباب الداعية لترك الراوي وطرح حديثه.

أسباب اختيار الموضوع:

سبب اختيار الباحث لهذا الموضوع بداية، خدمة للسنة النبوية المتمثلة في إحصاء الرواة المتروكين في السنن الأربعة، ودراسة أسباب ذكر مروياتهم في السنن بطريقة عملية ينتج عنها ملكة الاستقراء والتتبع لحال الرواة والحكم عليهم.

الدراسات السابقة للموضوع:

هناك رسائل وأبحاث حول موضوعي [أسباب الترك عند المحدثين] فهناك أبحاث تتقارب إلى حد ما في أسلوب البحث منها:

المتروكون ومروياتهم في سنن الدارقطني / محمد راضي حاج عثمان - ماجستير - الجامعة الإسلامية - الحديث الشريف - السنة 1401هـ، ومنهجه في البحث ذكر اسم الراوي ونسبه، وذكر خمسة من الشيوخ والتلاميذ، وذكر وفاة الراوي، ثم كلام النقاد، ثم الخلوص إلى النتيجة، وبيان مروياته في سنن الدارقطني، أيضًا ذكر ترجمة رجال الإسناد، والتخريج في المتن، وذكر دلالة الحديث، وذكر الطريق الثابتة.

المتروكون ومروياتهم في كتاب الجامع للإمام الترمذي / موسى سكر بوقس الإندونيسي - ماجستير - جامعة أم القرى - الشريعة والدراسات الإسلامية - الدراسات العليا الشرعية - [1394هـ] ومنهجه في البحث: التعريف بالراوي، وذكر شيخين من شيوخه وثلاثة من تلاميذه، وأقوال النقاد، ثم بيان نتيجة الأقوال، ودراسة بعض الاختلاف في الأقوال أحيانا، وذكر الأحاديث التي رواها الراوي المتروك، والتعريف بالأعلام، وذكر مروياته.

المتروكون الذين تفرد بهم ابن ماجه / عبد الله مراد علي السلفي - ماجستير - جامعة أم القرى - الشريعة والدراسات الإسلامية - الدراسات العليا الشرعية - 1393هـ. وقد قسم البحث إلى بابين؛ الأول يذكر فيه الرواة على حروف المعجم، وذكر أقوال النقاد، وبيان النتيجة ومناقشة الأقوال إن احتيج لذلك، والثاني متعلق بمرويات المتروكين مرتبة على المسانيد.

الضعفاء والمجهولون والمتروكون في مجتبى النسائي / وصي الله بن محمد عباس - رسالة ماجستير - في جامعة الملك عبد العزيز بجدة - عام[1393هـ] ، والبحث متعلق بالضعفاء والمتروكين والمجهولين ومنهجه: ذكر اثنين أو ثلاثة من الشيوخ وكذلك التلاميذ، وذكر أقوال الأئمة، وخلاصة الأقوال، ثم ذكر مروياته، وترجمة رجال الإسناد في المتن، وذكر غريب الحديث.

هذه الأعمال نكاد نتفق مع بعضنا البعض في طريقة العرض والتناول شيئًا ما في حال الراوي والتعريف به، وذكر مروياته في السنن الأربع، إلا أن البحث يتميز باعتباره تلخيص لهذه الدراسات من ناحية التركيز على الراوي المتروك وحصر هؤلاء الرواة والاعتماد على كتاب التقريب ومراجعة ذلك على أصوله تهذيب التهذيب للمؤلف نفسه وتهذيب الكمال للحافظ المزي.

منهج البحث:

اتبع الباحث المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وذلك كما يلي:

تم اتباع المنهج الاستقرائي في البحث من خلال جمع الرواة الذين حكم عليهم ابن حجر في «تقريب التهذيب» بقوله: [متروك] مرتبة على حروف المعجم تحت أقسام، والوصول إلى أقسام وأنواع هؤلاء المتروكين.

خطوات البحث:

1. جمع الرواة المتروكين في «تقريب التهذيب»، وتصنيفهم إلى أقسام حسب سبب الترك.
2. ذكر مرويات هذا الراوي في السنن الأربعة وعددها، وتخريجها باختصار في الحاشية.
3. ذكر الشواهد تتميمًا للفائدة، وبيان الحكم الإجمالي للحديث، مع بيان عدد أحاديث هذا الراوي في السنن الأربعة.

عملي في البحث:

1. الاعتماد في البحث على كتاب [تقريب التهذيب] طبعة/ دار الرشيد، بتحقيق/ محمد عوامة، في نقل أقوال الحافظ ابن حجر على الرواة، وإلى الاستدراكات على الكتاب من خلال الرجوع إلى كتاب [تحرير تقريب التهذيب] لمؤلفيه: الدكتور/ بشار عواد معروف، والشيخ/ شعيب الأرنؤوط، وكذلك كتاب [تذهيب كتاب تقريب التهذيب» للدكتور/ طارق عوض الله.
2. قمت باستعراض كتب علوم الحديث، وجمعت ما يناسب موضوع البحث في المتروك: تعريفه، وحكمه، وكلام العلماء في ذلك، وبعض المسائل فيه.
3. عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى أماكنها بذكر اسم السورة ورقم الآية، في الهامش، كما يلي: سورة إبراهيم: الآية 7.
4. حصرت اسماء الرواة المتروكين في كتاب [تقريب التهذيب].
5. قائمة بالمصادر والمراجع التي رجعت إليها في إعداد البحث.
6. وضع فهارس للبحث، وهي: فهرس الآيات الكريمة - فهرس الأحاديث - فهرس الموضوعات.

وضع خاتمة تضم أهم النتائج.

الفصل الأول

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: تعريف علم الجرح والتعديل، وبيان أهميته.

المبحث الثاني: آداب الجرح والتعديل

المبحث الثالث: مراتب الجرح والتعديل وألفاظهما

المبحث الأول: تعريف علم الجرح والتعديل، وبيان أهميته

تَعْرِيف علم الْجرْح وَالتَّعْدِيل:

الْـجَرْح لغةً: الْجِيمُ وَالرَّاءُ وَالْحَاءُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْكَسْبُ، وَالثَّانِي شَقُّ الْجِلْدِ.

فمن الْآخَرُ جَرَحَهُ بِحَدِيدَةٍ جَرْحًا، وَالِاسْمُ الْجُرْحُ. وَيُقَالُ جَرَحَ الشَّاهِدَ إِذَا رَدَّ قَوْلَهُ بِنَثًّا غَيْرِ جَمِيلٍ.[10]

ومنه: جرحه بلسانه شتمه.[11]

واصطلاحًا: وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به**.** [12]

وقيل: ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته، أو يخل بحفظه وضبطه؛ مما يترتب عليه سقوط روايته، أو ضعفها وردها.[13]

ولعل أجمع تعريف له: وصف الراوي في عدالته أو ضبطه، بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردَّها.[14]

والتعديل لغةً: العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج.

فالأول: العدل من الناس: المرضي المستوي الطريقة.[15]

واصطلاحًا: وصف متى التحق بالراوي والشاهد اعتُبر قولهما وأُخذ به.[16]

وقيل: وصف الراوي بصفات تزكيه؛ فتظهر عدالته، ويقبل خبره.[17]

ولعل أجمع تعريف له: وصف الراوي في عدالته وضبطه بصفات توجب قبول خبره.[18]

وعلم الجرح والتعديل هو: علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ.[19]

أو بعبارة أدق: العلم الذي يبحث في أحوال الرواة، من حيث قبول رواياتهم أو ردها.

وقد وضع له الشريف العوني تعريفين:

فعلم الجرح والتعديل النظري هو: القواعد التي تنبني عليها معرفة الرواة الذين تقبل رواياتهم أو ترد، ومراتبهم في ذلك.

وعلم الجرح والتعديل التطبيقي هو: إنزال كل راوٍ منزلته التي يستحقها؛ من القبول وعدمه.[20]

وتكمن أهمية هذا العلم في: الأمر بالتثبت من الأخبار المنقولة إلينا، حيث قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦ .[21]

وفي توجيه النبي ρ بحفظها وتبليغها على الوجه المطلوب، حيث قال ρ: «**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[22] ، ومن هنا قام أهل العلم بحفظ السنة وتدوينها، وحرصوا على الوقوف على أحوال الرواة، وأمانتهم، وثقتهم، وعدالتهم، وضبطهم، فقاموا بحفظ السنة والأحكام الصادرة عنها من أي تحريف أو دخن، وتمييز المقبول من المردود من المرويات عن رسول الله ρ، وهذا هو الدور العظيم الذي قام به علماء الحديث في تمييز الصحيح من السقيم الزائف والمكذوب، فجزاهم الله عن المسلمين والإسلام كل خير.

نشأة هذا العلم:

يعتبر لكل علم نشأة؛ من حيث العمل، ومن حيث التصنيف، فالصحابي أبو بكر أول من فتش عن الرجال وقصته مشهورة[23]، وهنا نذكر أول من عني بالتأليف في ذلك من الأئمة الحفاظ: شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد، ولكن الإمام الذهبي قال[24]: [أول من جمع في ذلك الإمام يحيى بن سعيد القطان، وتكلم فيه بعده تلامذته يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، وأبو خيثمة زهير، وتلامذته مثل: أبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني، والنسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، والعقيلي، وابن عدي، وأبي الفتح الأزدي، والدارقطني، والحاكم، إلى غير ذلك»، فهذا يمثل بداية التأليف في هذا الفن وانتشاره خلال العصر الذهبي لتدوين السنة النبوية.

[أقسام العلماء في الجرح والتعديل] :

وقد يختلف جرح الراوي وتعديله بين عالم وآخر، فهناك من الأئمة من عرف عنه التشدد في الجرح أمثال: شعبة بن الحجاج، ويحيي بن سعيد القطان، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبي حاتم الرازي، والإمام النسائي، والعقيلي، وابن حبان، وأبي الفتح الأزدي، وابن عدي، فهؤلاء عرف عنهم التشدد في جرح الراوي ورد روايته مقارنةً بغيرهم من أئمة الحديث، وهؤلاء ربما تُرد أحاديث صحيحة أو حسنة بناءً على جرح راويها بما لا يستحق.

أما من وصفوا بالاعتدال في الجرح أمثال: عبد الرحمن بن مهدي، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة الرازي.

وهناك من يتساهل في الحكم على الراوي، وهذا القسم يدخل بعض الأحاديث الضعيفة ضمن الصحيحة والاحتجاج بها، وذلك بتعديل رواة الإسناد والتساهل في الحكم عليهم؛ فيتوجب عدم الوقوف على أحكامهم على الراوي إلا مقرونة بغيرهم من الأئمة المعتدلين، ومن أشهر من وصفوا بالتساهل في التعديل: ابن حبان والترمذي والحاكم صاحب [المستدرك].

المبحث الثاني: آداب الجرح والتعديل.[26]

1 - أن يكون الجرح عند الحاجة:

قال الإمام مسلم: «وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سُئلوا؛ لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبيِّن لغيره ممن جهل معرفته؛ كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًّا لعوامّ المسلمين».[27]

2 - وأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة:

قال السخاوي: «لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد». [28]

3 - لا يجوز نقل الجرح فقط فيمن ذكر فيه جرح وتعديل:

قال ابن سيرين: [ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه ولم تذكر محاسنه] .[29]

4 - لا يقبل الجرح والتعديل ممن ليست له معرفة بأسبابهما:

قال تاج الدين السبكي: [لا تعديل ولا جرح إلا من العالم] .[30]

5 - لا يعدل ويجرح إلا من كان عدلا غير مجروح.

وذلك قياسًا على الشهادة.

6 - التعديل مقبول من غير ذكر سببه:

وذلك على الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب حصرها.[31]

لا يقبل الجرح إلا مفسرا مبين السبب، وهذا عند تعارض الجرح والتعديل.

لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر؛ فلا بد من بيان سببه لينظر فيه: أهو جرح أم لا؟.[32]

7 - لا يقبل التعديل على الإبهام.

كأن يقول: «حدثني الثقة» و«حدثني من لا أتهم» .[33]

8 - لا يقبل جرح الأقران إلا ببينة وحجة:

وذلك احتياطًا لما قد يدور بينهما من فيما دار بينهم من قدح أو خلاف مذهبي أو غير ذلك.[34]

9 - الاعتدال في التزكية والجرح:

قال الحافظ ابن حجر: «فلا يقبل جرح من أفرط فيه فجرح بما لا يقتضيه رد حديث المحدث، كما لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية».[35]

وقال المعلمي -رحمه الله- : «ليس نقد الرواة بالأمر الهين؛ فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفا بأحوال السابقين وطرق الرواية، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة، والعقل والمروءة؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟

ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعاداتهم في الحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبر بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك متيقظا مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكا لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن، حتى يستوفي النظر، ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه، فلا يجاوز ولا يقصر. وهذه مرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ».[36]

المبحث الثاني: مراتب الجرح والتعديل وألفاظهما

واشتهر عن العلماء أن للجرح والتعديل مراتب يتوجب علينا معرفتها ومعرفة ألفاظها التي ذكرها أهل العلم في كتبهم، ونذكر الأشهر منها [37]:

أولا: مراتب التعديل:

1. ما دل على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن أفعل، وهي أرفعها مثل: فلان إليه المنتهى في التثبت، أو فلان أثبت الناس.
2. ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق: كثقة ثقة، أو ثقة ثبت.
3. ثم ما عبر عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد، كثقة، أو حجة.
4. ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط: كصدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، عند غير ابن معين؛ فإن «لا بأس به» إذا قالها ابن معين في الراوي، فهو عنده ثقة.
5. ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس.
6. ثم ما أشعر بالقرب من التجريح مثل: فلان صالح الحديث، أو يكتب حديثه.

ثانيا: مراتب التجريح وألفاظها:

1. ما دل على التليين: وهي أسهلها في الجرح، مثل: فلان لين الحديث، أو فيه مقال. وقد سئل الدارقطني: " فلان لين، إيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطًا متروك الحديث، ولكن مجروحًا بشيء لا يُسقطه عن العدالة".[38]
2. ثم ما صرح بعدم الاحتجاج به، وشبهه: مثل، فلان لا يحتج به، أو ضعيف، أو له مناكير.
3. ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه: مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ضعيف جدا، أو واه بمرة.
4. ثم ما فيه اتهام بالكذب ونحوه: مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بثقة.
5. ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه: مثل: كذاب، أو دجال، أو وضاع، أو يكذب، أو يضع.
6. ثم ما دل على المبالغة في الكذب «وهي أسوأها» مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب.

هذه هي مراتب الجرح والتعديل وألفاظها ذكرتها مختصرة.

الفصل الثاني: المتروك

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: تعريف المتروك.**
- **المبحث الثاني: أسباب الرواية عن المتروكين في كتب السنة.**
- **المبحث الثالث: أسباب الترك.**

المبحث الأول: تعريف المتروك

المتروك لغةً: اسم مفعول من الترك، يقال: تركه يتركه تَركًا وتِركانًا، واتّركه كافتعله، والتريكة كسفينة: البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ، والتريك: العنقود إذا أُكل ما عليه، فهي فعيل بمعنى مفعول. فكل هذه متروكة لأنها لا فائدة فيها، فالمتروك ما لا فائدة فيه.[39]

واصطلاحًا: جاء في تعريف المتروك عدة أقوال وتعريفات على النحو التالي:

القول الأول- وهو إطلاقه على الرواية دون الراوي، وأول من أدرجه في أنواع الحديث ابن فرح الإشبيلي في منظومته، وتبعه شارحها بل عرفه قائلًا: «المتروك: وحدُّه ما انفرد بروايته واحد، وأُجمع على ضعفه».[40]

ومن هذا التعريف قول البيقوني[41]:

مَتْرُوكُــهُ مَــا وَاحِــدٌ بِــهِ انْفَــرَدْ وَأَجْمَعُــوا لِضَــعْفِهِ فَهْــوَ كَــرَدْ

وذكره ابن حجر في أقسام المردود، وعرفه بأنه «ما يكون بسببِ تُهمة الراوي الكذب».[42]

ولعل أجمع تعريف له: هو الحديث الذي انفرد به راوٍ متهم بالكذب، وهو من عُرف بالكذب في كلام الناس لا في الحديث النبوي. وزاد بعضهم: ما انفرد به من رمي بفسق أو كثير الغفلة أو الوهم، فيأتي بغرائب وينفرد عن الثقات بما يخالف فيه غيره.[43]

القول الثاني- قال الإمام مالك: «أربعة لا يكتب حديثهم: رجل سفيه معروف بالسفه، وصاحب هوى داعية إلى هواه، ورجل صالح لا يدري ما يُحدِّث، ورجل يكذب في حديث رسول الله ρ».[44]

القول الثالث- فقد سأل عبد الرحمن بن مهدي شعبة بن الحجاج: متى يترك حديث الرجل؟ فقال: «إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا كثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثا غلطا مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه، وما كان غير ذلك فارووا عنه».[45]

القول الرابع- قد يطلق المتروك على الحديث المنسوخ ويقصد به ترك العمل به لا ترك الرواية، قال ابن عبد البر: «فخبر ابن عباس في رد أبي العاص إلى زينب بنت الرسولρ [46]خبر متروك لا يجوز العمل به عند الجميع، فاستغنى عن القول فيه».[47]

القول الخامس- قال ابن رجب: «قد تقدم أن رواة الحديث أربعة أقسام : من هو متهم بالكذب، ومن هو صادق لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم لسوء حفظه؛ وهذان القسمان متروكان».[48]

فمما سبق من تعريفات للمتروك، نرى أن الأقوال جميعها اشتركت في تعريفه بأنه من عُرف عنه الكذب أو اتُّهم بالكذب، أو بالفسق، أو كثرة الوهم والغلط مع تفرُّد الراوي، ما عدا القول الرابع لابن عبد البر ويقصد به الحديث المنسوخ، والراجح ما اتُّفق عليه من بقية الأقوال.

فمن اتصف بهذه الصفات كانت سببًا لتركه، وهم من وُجد عليه: سفه، وهوى، ورجل لا يعلم ما يحدث به، قال يحيى بن سعيد القطان: لم نجد الصالحين أكذب منهم في الحديث[49]، أي: لا يتعمدون الكذب، إنما الغفلة وعدم الضبط.

وقال مالك أيضًا: «لقد أدركت في هذا البلد - يعني المدينة - مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، ما سمعت من أحد منهم حديثًا قط، قيل له: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون».[50]

تنبيه: أكثر المحدثين يطلق تسمية [المتروك] على الراوي دون الرواية، فيقولون:]فلان متروك[أو]متروك الحديث أو تركوه أو تركه الناس[51]، كما سيأتي في ترجمة الرواة في هذا البحث وأقوال النقاد فيهم، ولا يمنع من تسمية الراوي الذي هذا وصفه متروكا أن يروي عنه بعض المحدثين؛ لأنه ليس المراد بلفظة متروك أنه متروك الرواية عنه وإن كان حقه ذلك، وإنما المراد أنه متروك الحديث عند النقاد، أو أن حقه أن يترك حديثه ولا يروى.

أول من قال بالمتروك:

قيل بداية ظهور هذا المصطلح أو هذا الحكم [متروك] أو فيما يؤدي معناه من الإمام عبد الرحمن بن مهدي، حيث قال: «لا يُترك حديث رجل إلا رجلًا متهمًا بالكذب، أو رجلًا الغالب عليه الغلط».[52]

وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وزاد الذهبي في تسمية المتروك بـ الحديث المطروح [53]، وهي المنزلة الرابعة، ويعتبر المتروك هو الذي يلي الموضوع في درجة الرد، وسمي المتروك بهذا الاسم لأنه لا نفع به ولا حاجة إليه؛ فإنه لا يصلح للاحتجاج به منفردًا ولا مجتمعًا مع غيره.

مسألة: لا يُشترط أن يجمع الرواة على ترك راوٍ معين، ولكن يكفي في ذلك أن يتركه الثقات كما قال البخاري في «التاريخ الأوسط»[53]: «قال يحيى بن يحيى: كان خارجة بن مصعب يدلّس عن غياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه، ولا يُعرف صحيح حديثه من غيره»؛ لأن من لا يروي عنه الثقات لا يمكن اعتبار حديثه ودراسته. وشذّ أحمد بن صالح المصري فقال: «لا يُترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه».[54]

المبحث الثاني: أسباب الرواية عن المتروكين في كتب السنة

يتساءل بعض طلبة العلم والمهتمين بالسنة النبوية عن وجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتب السنة وعن أسباب ذلك، بداية يجب أن ندرك قول ابن رجب: «رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه؛ فإن كثيرًا من الثقات رووا عن الضعفاء، كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما ، وكان شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير، قال يحيى القطان: إن لم أرو إلا عمن أرضى ما رويت إلا عن خمسة أو نحو ذلك»[55]، فكثيرًا ما نجد أن بعض المحدثين كتب عن الضعفاء والمتروكين في كتبهم ورووا عنهم، وذلك لأسباب، ممن تناولها أبو عبد الله الحاكم والخطيب البغدادي ثم القاضي عياض والإمام النووي في شرحهما لصحيح مسلم، ويمكن أن نستخلص منهم الأسباب الآتية:

فمنها[56]**:** أن يعلموا صُورَ حديثهم وضروبَ روايتهم؛ لئلا يأتي مجهولٌ أو مُدَلسٌ فيُبَدل اسم الضعيف ويجعل مكانه قوياً، فيُدْخِل بروايته اللبسَ، فيعلم المحققُ لها العارفُ بها أن مخرجها من ذلك الطريق، فلا ينخدع بتلبيس ملبس بها.

وبهذا احتجَّ ابن معين في روايته صحيفة معمر عن أبان.

فقد سأل أحمد بن حنبل يحيى بن معين وهما بصنعاء، ويحيى يكتب عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان بن أبي عياش: تكتب نسخة أبان بن أبي عياش، وتعلم أنه كذاب يضع الحديث؟ فقال: يرحمك الله يا أبا عبد الله، أكتبه حتى لو جاء كذاب يرويه عن معمر، عن ثابت، عن أنس، أقول له: كذبت، ليس هذا من حديث ثابت، إنما هو من حديث أبان.

ومنها[57]**:** أن يكون الرجلُ إنما تُرِك لأجل غلطه وسوء حفظه، أو يكون ممن أكثر فأصاب وأخطأ فتروى أحاديثه، لأن فيها الصحيح والباطل، والحفاظ يعرفون وهمه وغلطه وما وافق فيه الأثبات وما خالفهم فيه، فيدعون تخليطه، ويستظهرون بصحيح حديثه

لموافقته غيره.

وبهذا احتجّ سفيان الثوري -رحمه الله- حين نهى عن الراوية عن الكلبي، فقيل له أنت تروي عنه فقال: "أنا أعلم صدقه من كذبه".

فقد رُوي أن الثوري قال: عجبًا لمن يروى عن الكلبي! فسُئل ابن أبي حاتم: إن الثوري يروى عن الكلبي؟ فقال: كان لا يقصد الرواية عنه، ويحكي حكايةً تعجبًا، فيعلقه من حضره ويجعلونه روايةً عنه.[58]

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كما عادة المحدثين يروون جميع ما في الباب؛ لأجل المعرفة بذلك، وإن كان لا يحتج إلا ببعضه»[59]، فكانت الرواية عنه من أجل أن يعلمونا أن هذا الحديث قد جاء بهذا الإسناد عن هذا الراوي الواهي؛ خشية أن يُسقط هذا الراوي الواهي، أو يبُدل في الإسناد عمدًا أو سهوًا.

ومنها[60]: أنهم رووها ليعرّفوها، وليبيّنوا ضعفها؛ لئلا يُلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم، أو يتشكّكوا في صحّتها .

ومنها[61]: أن الضعيف يُكتب حديثه ليعتبر[62]، أو يستشهد[63]، ولا يحتج به على انفراده.

ومنها[64] : أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال، والقصص، وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق، ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به؛ لأن أصول ذلك صحيحة، مقرَّرة في الشرع، معروفة عند أهله.

ومنها[65]: أن كتب التراجم تختلف عن الأبواب الفقهية، فالتراجم شرطها أن يذكر المصنف ما روي عن المترجَم له عن النبي ρ، ثم يترجم على هذا المسند فيذكر ما روى عن أحد تلاميذه عنه، فيلزمه أن يخرج كل ما رواه صحيحًا كان أو سقيمًا.

ومنها[66]: العلو في الإسناد؛ لما فيه من التسهيل على طلبة هذا الشأن مع كون الحديث معروفًا عندهم بإسناد نازل عن طريق الثقات[67]، وعلو الإسناد هو قلة عدد الرواة بين المصنف وبين النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما حرص عليه المحدثون ورغبوا فيه، قال الإمام أحمد: طلب الإسناد العالي سنة من سلف.

ومنها: اختلاف المحدثين في جرح وتعديل الراوي، فقد يكون الراوي عند محدث ما ضعيفا وعند آخر ثقة؛ لأن الحكم على الراوي بكونه ثقة أو ضعيفا أمر يتوقف على مدى اطلاع العالم على أحوال الراوي عن كثب، والعلماء يتفاوتون في ذلك، قال ابن تيمية -رحمه الله- : «اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره، مع قطع النظر عن طريق آخر، سواء كان الصواب معه أو مع غيره، أو معهما عند من يقول كل مجتهد مصيب ولذلك أسباب منها أن يكون المحدث بالحديث يعتقده أحدهما ضعيفا؛ ويعتقده الآخر ثقة ، ومعرفة الرجال علم واسع؛ ثم قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه؛ لاطلاعه على سبب جارح، وقد يكون الصواب مع الآخر لمعرفته أن ذلك

السبب غير جارح؛ إما لأن جنسه غير جارح؛ أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح، وهذا باب واسع وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم».[68]

ومنها[69]**:** أنهم يروون عن الشخص في حال استقامته، ثم تتغير حاله بسبب اختلاط ونحوه.

ومنها[70]**.:** اعتماد الحديث الصحيح لمصلحة راجحة، كأن لا يكون في الباب أجود منه.

فهذه هي الأسباب التي جعلت المحدثين يروون عن هؤلاء المتروكين، وقد فصل فيها من جاء بعدهم والحمد لله، فديننا محفوظ بحفظ الله له قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾[71]، والسنة هي أوامر الله على لسان نبيه عليه أفضل الصلاة والتسليم.

المبحث الثالث: أسباب الترك

بعد الدراسة والإحصاء من خلال كتاب تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني تم الوقوف على عدد [72]من الرواة حكم عليهم علماء الحديث بالترك، ويقعون تحت ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

أولا: الراوي المتروك لاتهامه بالكذب:

وترجع أسباب اتهام الراوي بالكذب لأحد أمرين ذكرهما أهل العلم وهما:

الأول: ألا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة، وهي القواعد العامة التي استنبطها العلماء من مجموع نصوص عامة صحيحة، مثل قاعدة «الأصل براءة الذمة».[73]

والثاني: أن يعرف بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.

قال الإمام الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال» في ترجمة أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى: (لا أعرفه لكن روى عنه شيخ الإسلام الهروي حديثا موضوعا، ورواته سواه ثقات فهو المتهم به).[74]

وقال المعلمي -رحمه الله تعالى- : "قول المحدثين «فلان متهم بالكذب» وتحرير ذلك أن المجتهد في أحوال الرواة قد يثبت عنده بدليل يصح الاستناد إليه أن الخبر لا أصل له وأن الحمل فيه على هذا الراوي، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الراوي أتعمد الكذب أم غلط، فإذا تدبر وأنعم النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزما، وقد يميل ظنه إلى أحدهما إلا أنه لا يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا الثاني إذا مال ظنه إلى أن الراوي تعمد الكذب قال فيه «متهم بالكذب»".[75]

حكم رواية المتهم بالكذب:

وحكم رواية المتهم بالكذب لا تختلف عن رواية الكذاب، حيث إن العلماء مجمعون على ردها وتركها. **لكن إذا تاب الكذاب فهل تقبل روايته؟ هذه مسألة قد اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال:**

الأول: أن الإمام أبا بكر الصيرفي الشافعي أطلق القول بعدم قبول رواية التائب من الكذب عمومًا، قال: "كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه، لم نعد لقبوله بتوبة تظهر".[76]

الثاني: ذهب الإمام أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي - شيخ البخاري - وغيرهم من أهل العلم: أن التائب عن الكذب في حديث الناس تقبل روايته. أما التائب عن الكذب في حديث رسول الله ρ فلا تقبل روايته وإن حسنت توبته.[77]

الثالث: ذهب الإمام شرف الدين النووي والإمام الصنعاني؛ إلى قبول توبة التائب عن الكذب مطلقًا، سواءً أكان تائبًا عن الكذب في

حديث الناس أم تائبًا عن الكذب في حديث النبي ص. [78]

والراجح: القول الثاني، زيادةً في الاحتياط للسنة المطهرة وزجرا عن العبث والكذب فيها، والله اعلم.

تنبيه: الحديث المتروك شديد الضعف، لا يمكن أن ينجبر ضعفه ولو تعددت طرقه، وقد انفرد السيوطي - رحمه الله- دون سائر الأئمة بالقول بأن الحديث الضعيف جدًّا إذا كثرت طرقه كثرةً كاثرةً جدًّا يمكن أن يرتفع من كونه متروكًا أو ضعيفًا جدًّا إلى أن يصل إلى الضعيف، لكن هذا القول لم يتابع عليه فهو اجتهاد منه في غير محله.[79]

ويقع تحت هذا القسم [36] راوياً وهم:

1- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

2. إسماعيل بن زياد السَّكوني، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً..

3- بشر بن نمير القشيري، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

4- حبيب بن أبي حبيب المصري، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

5- حمزة بن أبي حمزة النصيبي، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

6- داود بن المحبر، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

7- زياد بن المنذر، روى له الترمذي حديثا واحداً.

8- سعد بن طريف الإسكاف، روى له الترمذي حديث واحد، وابن ماجه حديث واحد.

9- طلحة بن زيد القرشي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

10- عامر بن صالح الزبيري، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

11- عبد الحكيم بن منصور الخزاعي الواسطي، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

12- عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

13- عبد الرحمن بن قيس الضبي، الترمذي حديثا واحداً.

14- عبد الرحيم بن زيد بن الحواري، روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث.

15- عبد الله بن زياد بن سليمان، روى له ابن ماجه حديثاُ واحداً.

16- عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السلمي العرضي، روى له ابن ماجه خمسة احاديث.

17- عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

18- عبيد بن القاسم الأسدي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

19- عثمان بن عبد الرحمن بن سعد بن أبي وقاص، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

20- عطاء بن عجلان الحنفي، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

21- أبو سلمة العاملي الشامي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

22- العلاء بن زيد الثقفي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

23- العلاء بن مسلمة بن عثمان، روى له الترمذي حديثا واحداً.

24- علي بن عروة، روى له ابن ماجه ثلاثة احاديث.

25- علي بن مجاهد بن مسلم، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

26- عمارة بن جوين، روى له الترمذي حديثين وابن ماجه ثلاثة أحاديث.

27- عمر بن إسماعيل بن مجالد، روى له الترمذي خمسة أحاديث.

28- عمر بن رياح، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

29- عمر بن صبح بن عمران التميمي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

30- عمرو بن خالد القرشي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

31- عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة، روى له الترمذي ثلاثة أحاديث وابن ماجه أربعة أحاديث.

32- مبشر بن عبيد الحمصي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

33- محمد بن عمر بن واقد الواقدي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

34- نفيع بن الحارث، روى له الترمذي حديثاً واحداً وابن ماجه خمسة أحاديث.

35- نهشل بن سعيد، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

36- نوح بن دراج، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

ونذكر مثال على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أحد الرواة المتهمين بالكذب وهو:

عطاء بن عجلان الحنفي أبو محمد البصري العطار.[80]

شيوخه: أنس بن مالك، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين.[81]

تلاميذه: إسماعيل بن عياش، وبكر بن خنيس، وحماد بن سلمة.[82]

أقوال النقاد:

قال يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال في موضع آخر: لم يكن بشيء، كانت توضع له الأحاديث فيحدث بها، وقال في موضع آخر: كذاب.[83]

وقال الفلاس: كذاب.[84]

وقال البخاري: منكر الحديث.[85]

وقال أبو زرعة: واسطي ضعيف.[86]

وقال أبو داود: ليس بشيء.[87]

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جدا، مثل أبان بن أبي عياش وذا الضرب، وهو متروك الحديث.[88]

وقال الترمذي: ضعيف ذاهب الحديث.[89]

وقال النسائي: متروك الحديث.[90]

وقال ابن حبان: كان يتلقن كلما لقن، ويجيب فيما يسأل حتى صار يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار.[91]

وقال الدارقطني: متروك الحديث.[92]

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «متروك، بل أطلق عليه ابن معين، والفلاس، وغيرهما الكذب» من الخامسة.[93]

الوفاة: توفي ما بين [131 - 140 هـ].[94]

خلاصة القول في الراوي: الجمهور على أنه متروك الحديث، ولم يخالفهم إلا أبو زرعة.

روى له الترمذي حديثا واحدا:

قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني قال: أنبأنا مروان بن معاوية الفزاري، عن عطاء بن عجلان، عن عكرمة بن خالد المخزومي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ρ: «**كل طلاق جائز، إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله**».

قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث عطاء بن عجلان، وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ρ وغيرهم: أن طلاق المعتوه المغلوب على عقله لا يجوز إلا أن يكون معتوها يفيق الأحيان فيطلق في حال إفاقته».[95]

ثانيا: المتروكون الموصوفون بمنكر الحديث

تعريف منكر الحديث:

في اللغة:

والمنكر من الأمر: خلاف المعروف، وقد تكرر في الحديث الإنكار والمنكر، وهو ضد المعروف، وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه فهو منكر، ونكره ينكره نكرا، فهو منكور، واستنكره فهو مستنكر، والجمع مناكير.[96]

في الاصطلاح:

جاءت عدة تعاريف للمنكر في كتب المصطلح:

قال النووي: «قال الحافظ البرديجي: هو الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه، وكذا أطلقه كثيرون».[97]

وقال ابن دقيق العيد: «وهو كالشاذ، وقيل هو ما انفرد به الراوي وهو قول منقوض بالأفراد الصحيحة».[98]

وقال الذهبي: «المنكر ما تفرد الراوي الضعيف به، وقد يعد مفرد الصدوق منكرا».[99]

وقال ابن جماعة: «ما تفرد به من ليس بثقة ولا ضابط فهو المنكر».[100]

وقال ابن كثير: «المنكر: وهو كالشاذ إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلا ضابطا وإن لم يخالف فمنكر مردود».[101]

وفي «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» لابن حجر: أن الحديث المنكر هو: الحديث الذي تفرد به الراوي الضعيف، وأما منكر الحديث فمعناها: مردوده، وهو طعن في الراوي، وهو في الأصل ناشئ عن مخالفته للثقات.[102]

فهنا حصل اختلاف في تعريف المنكر، فمنهم من طبقه على مطلق التفرد، وهذا التعريف مخالف للواقع؛ حيث إن أهل الحديث المتقدمين حكموا على أحاديث تفرد بها الثقات أنها صحيحة، وحكموا على أحاديث تفرد بها الثقات أنها منكرة، ومنهم من طبقه على تفرد الضعيف بالرواية، ومنهم من طبقه على تفرد الراوي مع المخالفة، ومن قال هو تفرد الضعيف مع المخالفة هو المتعارف عليه عند المشتغلين بالحديث اليوم.

قال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: قولهم: روى مناكير، لا تقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك[103] فهو في درجة المتروك.

وهو رأي الإمام البخاري[104]، حيث قال: من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه، وتبعه تلميذه الإمام مسلم بقوله في مقدمة صحيحه: وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أمسكنا عن حديثهم خلافا للإمام أحمد بن حنبل والإمام النسائي ومن وافقهم، فإنهم أطلقوا لفظ المنكر على مجرد التفرد، ولا يلزم أن يكون الراوي ممن لا يحتج بحديثه.[105]

لذلك تتباين درجة هذه العبارة في الجرح بين الضعف الذي يبقي للراوي شيئا من الاعتبار، والجرح الشديد الذي يبلغ به إلى حد التهمة، فهي لفظة مفسرة باعتبار، مجملة باعتبار.

ويفسر ذلك في حق الراوي المعين بالقرائن المصاحبة للوصف، أو بدلالة أقاويل سائر النقاد فيه.

ومثال ذلك قول أبي حاتم الرازي في سعيد بن الفضل بن ثابت البصري: «ليس بالقوي، منكر الحديث»[106]، وقوله في سليمان بن عطاء الحراني: «منكر الحديث، يكتب حديثه»[107]، وقوله في [عبد الله بن جعفر بن نجيح المديني]: منكر الحديث جدا، ضعيف الحديث، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديث ولا يحتج به.[108]

وقول أبي زرعة الرازي في سلامة بن روح الأيلي: ضعيف منكر الحديث، فقال له ابن أبي حاتم: يكتب حديثه؟ قال: نعم، يكتب على الاعتبار.[109]

فاقتران وصف منكر الحديث بتليين الراوي، أو بكتابة حديثه، دليل على أنه ليس بمطروح الحديث، بل يعتبر به.

وشبيه به في المعنى ما يقع في عبارات ابن حبان، كقوله في عبد الله بن نافع المدني مولى ابن عمر: منكر الحديث، كان ممن يخطئ ولا يعلم، لا يجوز الاحتجاج بأخباره التي لم يوافق فيه الثقات، ولا الاعتبار منها بما خالف الأثبات .[110]

فهذا يجعله في مرتبة من يعتبر به في المتابعات والشواهد. وجدير أن تلاحظ هنا أن من يعتبر به ممن هذا نعته، فإنما هو الاعتبار بغير المنكر من روايته؛ لأن المنكر لا يعتبر به[111]، والصواب أنه لا يعتبر به لا في الشواهد ولا المتابعات؛ لأنه كما ذكرت وصف يستحق به الراوي الترك.

شروط منكر الحديث:

هو التفرد، والمخالفة، وضعف الراوي، وهو الذي اشترطه، كما ذكره ابن حجر هنا وشهره، وأيده أغلب من جاء بعده، ولكن اعترض عليه في ذلك.

وقد أورد الشيخ طارق عوض الله مثالا لذلك في كتاب شرح لغة المحدث[112]إن إنكار الأئمة للحديث سابق لتضعيفهم الراوي؛ لأنهم جعلوا ما يرويه من المناكير دليلا على سوء حفظه، وقلة ضبطه، ومعنى هذا أنهم عرفوا نكارة أحاديثه قبل معرفتهم بضعفه، لاسيما

في بعض الأمثلة السابقة، رجوع الناقد عن توثيق من كان قد وثقه من قبل إلى تضعيفه بعد أن وقف له على مناكير تدل على ضعفه، وفي بعضه تعليل ضعف الراوي بكونه جاء بمناكير تدل على سوء حفظه، وإذا كان كذلك فكيف يشترط في الحديث المنكر أن يكون راويه ضعيفا وهم ما عرفوا ضعفه إلا بعد حكمهم على روايته بأنها مناكير.[113]

الفرق بين الحديث المنكر ومنكر الحديث:

المعتبر أن بين مصطلح الحديث المنكر، ومصطلح منكر الحديث الترادف، إلا أن الواقع أنهما مفترقان والفرق بينهما: أن لفظة: الحديث المنكر يقصد بها: الحديث والحكم عليه، أما منكر الحديث: فهو من ألفاظ الجرح، ويقصد به الحكم على الراوي.[114]

ويقع تحت هذا القسم عدد [58] راوياً هم:

1- إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، روى له الترمذي حديثاً واحداً وابن ماجه أربعة أحاديث.

2- إبراهيم بن يزيد الخوزي، روى له الترمذي حديثاً واحداً وابن ماجه حديث واحد.

3- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، روى له ابو داود حديث واحد والترمذي حديث واحد والنسائي حديثين وابن ماجه تسعة أحاديث.

4- أصبغ بن نباتة، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

5- أيوب بن واقد الكوفي، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

6- بشير بن ميمون الواسطي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

7- الحارث بن نبهان الجرمي العبسي، روى له الترمذي حديثاً واحداً وابن ماجه أربعة أحاديث.

8- حازم بن عطاء أبو خلف الأعمى، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

9- الحسن بن عمارة أبو محمد البجلي، روى له الترمذي حديثاً واحداً وابن ماجه حديثين.

10- الحسين بن قيس الرحبى أبو على الواسطي، روى له الترمذي أربعة أحاديث وابن ماجه خمسة أحاديث.

11- حصين بن عمر الأحمسي، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

12- حفص بن سليمان الأسدي، روى له الترمذي حديثاُ واحداُ وابن ماجه حديثين.

13- الحكم بن ظهير الفزاري، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

14- خالد بن إياس، روى له الترمذي حديثين وابن ماجه ثلاثة أحاديث.

15- خالد بن عبيد العتكي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

16- الخليل بن زكريا الشيباني، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

17- داود بن الزبرقان الرقاشي، روى له الترمذي حديثين وروى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

18- دهثم بن قران العكلي، روى له ابن ماجه حديثين.

19- الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي، روى له الترمذي حديثاً واحداً وابن ماجه أربعة أحاديث.

20- زيد بن جبيرة بن محمود بن أبي جبيرة، روى له الترمذي حديثاً واحداً وابن ماجه حديثين.

21- سعيد بن سنان الكندي، روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث.

22- سلام بن سليم المدائني، . روى له ابن ماجه حديثاً واحداً

23- سلمى بن عبد الله أبو بكر الهذلي البصري، روى له ابن ماجه اربعة أحاديث.

25- صالح بن حسان الطلحي، روى له الترمذي حديثاً واحداً و روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

26- الصلت بن دينار، روى له الترمذي حديثاً واحداً وابن ماجه حديثين.

27- أبو الفضل عباس بن الفضل بن عمرو، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

28- عبد الله بن إبراهيم الغفاري، روى له ابو داود حديثاً واحداً والترمذي حديثاً واحداً.

29- عبد الله بن محرر، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

30- عبد الله بن محمد العدوي، . روى له ابن ماجه حديثاً واحداً

31 - عبد الملك بن الحسين أبو مالك النخعي، روى له ابن ماجه حديثين.

32- عبد المنعم بن نعيم الأسواري، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

33- عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً .

34- عثمان بن خالد بن عمر، روى له ابن ماجه حديثين.

35- علي بن الحزور، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

36- عمر بن قيس المكي، روى له ابن ماجه حديثين.

37- عمرو بن بكر السكسكي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

38- عيسى بن عبد الرحمن بن فروة، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

39- فائد بن عبد الرحمن الكوفي، روى له الترمذي حديثاً واحداً وروى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

40- القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

41- مبارك بن سحيم، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

42- محمد بن الزبير الحنظلي، روى له ابو داود حديثاً واحداً والنسائي حديثاً واحداً.

43- محمد بن زاذان المدني، روى له الترمذي حديثين وروى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

44- محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، روى له ابو داود حديثاً واحداً.

45- محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي، روى له الترمذي حديثاً واحداً وابن ماجه ثلاثة أحاديث.

46- محمد بن عون أبو عبد الله الخراساني، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

47- مروان بن سالم الغفاري، روى له ابن ماجه حديثين.

48- مسلمة بن علي الخشني، روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث.

49- مطر بن ميمون المحاربي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

50- مطهر بن الهيثم بن الحجاج، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

51- مينا مولى عبد الرحمن بن عوف، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

52- النضر بن عبد الرحمن أبو عمر، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

53- هلال بن زيد بن يسار، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

54- هلال بن عبد الله الباهلي، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

55- الوليد بن محمد الموقري، روى له الترمذي حديثاً واحداً وروى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

56- يحيى بن سلمة بن كهيل، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

57- يحيى بن عبيد الله بن موهب، روى له الترمذي خمسة أحاديث وابن ماجه حديثين.

58- يزيد بن زياد الدمشقي، روى له الترمذي ثلاثة أحاديث وابن ماجه حديثين.

ونذكر مثالاً على ذلك في الراوي:

محمد بن الزبير الحنظلي.

بصري كوفي الأصل.[115]

شيوخه: أبوه، ومكحول الشامي، ويزيد بن حصين بن نمير السكوني.[116]

تلاميذه: يحيى بن أبى كثير، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد. [117]

أقوال النقاد:

قال البخاري: منكر الحديث وفيه نظر.[118]

قال أبو داود: قلت لشعبة: مالك لا تحدث عن محمد بن الزبير الحنظلي؟ قال: مر به رجل فافترى عليه، فقلت: هذا من مثلك كبير!! فقال: إنه أغاظني.[119]

وقال ابن أبي حاتم: ذكره أبى، عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه قال: محمد بن الزبير ضعيف لا شيء.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي في حديثه إنكار.[120]

وقال النسائي: ضعيف.[121]

وقال في موضع آخر: ليس بثقة.[122]

وقال الساجي: كان شعبة لا يرضاه.[123]

وقال العقيلي حدثني آدم قال: سمعت البخاري قال: محمد بن الزبير الحنظلي منكر الحديث، وفيه نظر.[124]

وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا، يروى عن الحسن ما لا يتابع عليه، لا يعجبني الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات.[125]

وقال أبو أحمد ابن عدي: بصري كوفي الأصل قليل الحديث، والذي يرويه غرائب وأفراد، روى له أبو داود في «المراسيل» والنسائي.[126]

وقال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه والحسن، روى عنه حماد بن زيد، منكر الحديث وفيه نظر، وقال النسائي: محمد بن الزبير الحنظلي البصري ضعيف.[127]

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «متروك» من السادسة، مدلس.[128]

خلاصة القول في الراوي: الجمهور على أنه متروك الحديث.

روى له: «أبو داود في المراسيل» حديثا واحدا، وفي «السنن»، و[النسائي] حديثا آخر:

حديث أبي داود في «المراسيل»:

قال أبو داود: حدثنا هارون بن عباد الأزدي، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن محمد بن الزبير الحنظلي، عن عمر بن عبد العزيز، أن النبي ρ مر على كتاب على الأرض فقال: لفتى معه: «ما هذا؟» قال: بسم الله، قال: «لعن الله من فعل هذا، ولا تضعوا اسم الله إلا في موضعه» قال: فرأيت عمر بن عبد العزيز رأى ابنا له كتب ذكر الله في الحائط فضربه.[129]

حديث أبي داود، والنسائي في «السنن»:

قال أبو داود: حدثنا أحمد بن محمد المروزي، حدثنا أيوب بن سليمان، عن أبي بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن ابن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، عن ابن شهاب، عن سليمان بن أرقم، أن يحيى بن أبي كثير، أخبره عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ρ: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين».

حدثنا ابن السرح، قال: حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، بمعناه وإسناده، قال أبو داود: سمعت أحمد، يقول: «قال ابن المبارك، يعني في هذا الحديث حدث أبو سلمة، فدل ذلك على أن الزهري، لم يسمعه من أبي سلمة» وقال أحمد بن محمد: «وتصديق ذلك ما حدثنا أيوب يعني ابن سليمان» قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: «أفسدوا علينا هذا الحديث، قيل له وصح إفساده عندك وهل رواه غير ابن أبي أويس، قال أيوب: كان أمثل منه يعني أيوب بن سليمان بن بلال، وقد رواه أيوب».

حدثنا أحمد بن محمد المروزي، حدثنا أيوب بن سليمان، عن أبي بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن ابن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، عن ابن شهاب، عن سليمان بن أرقم، أن يحيى بن أبي كثير، أخبره عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين»، قال أحمد بن محمد المروزي، إنما الحديث حديث علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن سليمان بن أرقم وهم فيه وحمله عنه الزهري، وأرسله عن أبي سلمة، عن عائشة رحمها الله، قال أبو داود: روى بقية، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن الزبير، بإسناد علي بن المبارك، مثله. [130]

ثالثا: المتروكون لفحش غلطهم وغفلتهم:

ما الغلط في الرواية؟

الغلط لغة: غلط في منطقه غلطا، أخطأ وجه الصواب، وغلطته أنا قلت له: غلطت أو نسبته إلى الغلط، وأغلطته إغلاطا أوقعته في الغلط، ويجمع على أغلاط، ورجل غلطان كسكران، وكتاب مغلوط قد غلط فيه.[131]

أما تعريف فحش الغلط: كثرته، وكل شيء جاوز حده فهو فاحش.[132]

واصطلاحا: كثرة غلط الراوي، وسوء حفظه، وغلبة غلط الراوي على صوابه، وهو متعلق بالضبط.[133]

ففحش الغلط يتعلق بالراوي وضبط روايته للحديث، فإن كان غلطه في الرواية أكثر من صوابه أو مساويا ترك وضعف، وإن كان الغلط قليلا، فإن تأثير ذلك قليل.[134]

قال سفيان الثوري: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك".[135]

وقال ابن المبارك: الحديث يكتب إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب بدعة وهوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه.[136]

وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل، إلا رجلا متهما بالكذب، أو رجلا الغالب عليه الغلط.[137]

وقال الشافعي: ومن كثر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح، لم نقبل حديثه، كما يكون مَن أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته.[138]

سبب رد رواية فاحش الغلط:

كما ذكر الشافعي، قياسًا على ترك شهادة أكثر الغلط في الشهادة.

علاوة على ذلك إن كان مصرًّا على الخطأ ولا يرجع، فإن إصراره على الخطأ يعد كالمستخف بالحديث لترويج قوله الباطل.[139]

أما الغفلة:

لغة: يقال: غفل الرجل عن الشيء يغفل غفولا فهو غافل، ورجل مغفل لا فطنة له، وغفلت الشيء تغفيلا إذا كتمته وسترته.[140]

وتغفلته عن كذا تخدعته عنه على غفلة منه، وفلان غفل لم تسمه التجارب، وقيل أيضا: غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره

له[141].

وقيل بأنه سهو يعتري عن قلة التحفظ والتيقظ.[142]

واصطلاحًا: غفلته وسهوه عن الإتقان وعدم تيقظه، أو عدم الفطنة لتمييز الصواب عن الخطأ في مروياته، وقد تكون غفلة الراوي شديدة، بحيث توضح له أحاديث ليست له فيحدث بها، وهو أيضًا متعلق بالضبط.[143]

قال الحميدي: فإن قال فما الغفلة التي ترد بها حديث الرجل الرضا الذي لا يعرف بكذب؟ قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك. أو يصحف تصحيفا فاحشا فيقلب المعنى، لا يعقل ذلك فيكف عنه.[144]

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله للسهو والغفلة سبعة أسباب هي[145]:

1- الاشتغال عن هذا الشأن بغيره ككثير من أهل الزهد والعبادة.

2- الخلو عن معرفة هذا الشأن.

3- التحديث من الحفظ، فليس كل أحد يضبط ذلك.

4- أن يدخل في حديثه ما ليس منه ويزور عليه.

5- أن يركن إلى الطلبة فيحدث بما يظن أنه من حديثه.

6- الإرسال، وربما كان الراوي له غير مرضي.

7- التحديث من كتاب لإمكان اختلافه.

ويدخل تحت هذا القسم [9] رواة وهم:

1- أبان بن أبي عياش، روى له ابو داود حديثاً واحداً.

2- إسماعيل بن يحيى بن كهيل العبسي، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

3- أشعث بن سعيد البصري، روى له الترمذي حديثاً واحداً وابن ماجه حديثين.

4- أيوب بن خوط، روى له ابو داود حديثاً واحداً و روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

5- جعفر بن الزبير الحنفي، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

6- خارجة بن مصعب بن خارجة الضبعي، روى له الترمذي حديثاً واحداً وابن ماجه أربعة أحاديث.

7- عباد بن كثير الثقفي، روى له ابو داود حديثاً واحداً وابن ماجه حديثين.

8- عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز، روى له الترمذي حديثاً واحداً.

9- عيسى بن أبي عيسى الحناط، روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث.

ومثال ذلك في الراوي:

عيسى بن أبي عيسى الحناط.

الغفاري أبو موسى، ويقال: أبو محمد المدني مولى قريش أصله كوفي وقيل: نزل الكوفة وهو أخو موسى بن أبي عيسى واسم أبيه أبي عيسى ميسرة.[146]

شيوخه: أنس بن مالك، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعامر الشعبي .[147]

تلاميذه: عمر بن هارون البلخي، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن أيوب المصري.[148]

أقوال النقاد:

قال محمد بن سعد: كان قد قدم الكوفة في تجارة فلقي الشعبي وسمع منه، وكان كثير الحديث لا يحتج به.[149]

قال عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد وذكر عيسى الحناط، فلم يرضه، وذكر حفظا سيئا وقال: كان منكر الحديث، وكان لا يحدث عنه.[150]

وقال يحيى بن معين: ليس بشيء.[151]

قال ابن المديني: كان ضعيفا وليس بالقوي.[152]

وقال أحمد بن حنبل: ليس يسوى عيسى الحناط شيئا.[153]

وقال عمرو بن علي: متروك الحديث.[154]

وقال البخاري: ضعفه يحيى القطان.[155]

وقال أبو داود: متروك الحديث.[156]

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي مضطرب الحديث.[157]

وقال إبراهيم الحربي: كان فيه ضعف.[158]

وقال ابن حبان: كان سيء الفهم والحفظ، كثير الوهم فاحش الخطأ، استحق الترك؛ لكثرته.[159]

قال ابن عدي: وأحاديثه لا يتابع عليها متنا ولا إسنادا.[160]

وقال الدارقطني: ضعيف.[161]

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «متروك» من السادسة.[162]

الوفاة: مات سنة إحدى وخمسين ومئة.[163]

خلاصة القول في الراوي: متروك الحديث؛ لسوء حفظه، وفحش خطئه كما ذكر ابن حبان.

روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول:

قال ابن ماجه: حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن عيسى الحناط، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «رأيت رسول الله ρ: في كنيفه[164]، مستقبل القبلة».[165]

الحديث الثاني:

قال ابن ماجه: حدثنا هارون بن عبد الله الحمال، وأحمد بن الأزهر، قالا: حدثنا ابن أبي فديك، عن عيسى بن أبي عيسى الحناط، عن أبي الزناد، عن أنس، أن رسول الله ρ، قال: «الحسد يأكل الحسنات، كما تأكل النار الحطب، والصدقة تطفئ الخطيئة، كما يطفئ الماء النار، والصلاة نور المؤمن، والصيام جنة من النار».[166]

الحديث الثالث:

قال ابن ماجه: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا مروان بن معاوية قال: حدثنا عيسى بن أبي عيسى، عن رجل-أراه موسى-، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ρ: «سيد إدامكم الملح».[167]

خاتمة

الحمد لله على أن من على بإتمام هذا البحث، وأسأل الله العلي العظيم أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وقد بحثت من خلاله موضوعا من مواضيع علم الحديث وتراجم الرجال وهو: باب المتروكين وأحوالهم ومروياتهم في السنن الأربعة، وموقف علماء الجرح والتعديل من هؤلاء المتروكين، حيث إن هذه البحث اشتمل على: مقدمة، وأسباب اختيار هذا الموضوع، ومناسبته، والهدف منه، حيث إن اختيار مرتبة من مراتب الجرح والتعديل والقيام على دراستها، إنما هو خدمة لهذا العلم.

وقد تضمن هذا البحث التعريف بالمتروك في اللغة والاصطلاح، وبيان أسباب الترك وأقسام هذه الأسباب، **ويستفاد من هذا البحث:**

1. اجتماع الجرح في الراوي المتروك غالبا من العلماء، مع اختلاف ألفاظ الجرح بينهم، ولم يخالف إلا القليل منهم، باختلاف منهجهم في ذلك، أو ما علموه عن الراوي.

2. وقد بلغ عدد المتروكين في كتاب التقريب [103]مائة وثلاثة رجال ممن لهم رواية في السنن الأربعة، وسبق ذلك بيان سبب تضمين أئمة الحديث مرويات هؤلاء المتروكين في مصنفاتهم منها؛ لتمييزها عن غيرها والتحذير منها، وأحيانا تكون لاختبار الآخرين بهذه المرويات.

3. وأن هؤلاء المتروكين لا يخرجون عن ثلاثة أقسام وهي لاتهامهم بالكذب، ولكثرة مناكيرهم، وفحش الغلط.

4. ومن خلال الدراسة اتضح أن رواية ابن ماجه عن المتروكين أكثر من غيره، حيث إنه روى عن خمس وستين راويا متروكا، انفرد بثمان وأربعين راو عن السنن الأربعة، مما يوضح تساهله في الرجال، ويأتي في المرتبة التي تليه الترمذي برواية سبع وثلاثين راويا، انفرد بتسعة عشر راويا عن السنن الأربعة، ثم أبو داود برواية أربعة متروكين، وانفرد باثنين عن السنن الأربعة، وآخرهم النسائي برواية راو واحد متروك فقط، وهذا يقوي رأي من قدمه على سنن أبي داود من حيث قوة الشرط، أو من حيث قلة الأحاديث الضعيفة وقلة المجروحين مقارنة بسنن أبي داود، وهو قول ابن رجب والأمير الصنعاني وابن رشيد ومن وافقهم مثل السيوطي.[168]

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلاة على المرسلين

قائمة المصادر والمراجع

[1] القرآن الكريم، آل عمران: [103].
[2] القرآن الكريم، النساء: [2].
[3] القرآن الكريم، الأحزاب:70-71].
[4] القرآن الكريم، محمد:[33].
[5] القرآن الكريم، النساء:80].
[6] القرآن الكريم، الحشر:[9].
[7] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسّنّة، دار ابن كثير، لبنان، بيروت، 2018م، [9/ 93].
[8] الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، 1389هـ/1969م، د.ط [ص40]، والسخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، مكتبة السنة، مصر، 1424هـ/2003م، ط1 [331/3].
[9] ابن تيمية، مجموع الفتاوي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م]، د.ط [9/1].
[10] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة جرح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ/1797م، ط3 [451/1].
[11] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، 1414هـ، ط3 [422/2] مادة جرح.
[12] ابن الأثير، جامع الأصول، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، 1389هـ/1969م، ط1 [126/1].
[13] الخطيب، أصول الحديث، مرجع سابق، د.ط [ص168].
[14] العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، 1440هـ/2018م، ط2 [ص21].
[15] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، ط3 [246/4]مادة عدل.
[16] ابن الأثير، جامع الأصول، مرجع سابق، ط1، [126].
[17] الخطيب، أصول الحديث، مرجع سابق، د.ط [ص168].
[18] عبد اللطيف، المختصر في علم رجال الأثر، مكتبة الرشد، الرياض، 1407هـ، ط8 [ص43].
[19] حاجي خليفة، كشف الظنون، مكتبة المثني، بغداد، 1941م، د.ط [582/1].
[20] الخطيب، أصول الحديث، مرجع سابق، ط2 [ص17].
[21] [الحجرات:6].
[22] العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [ص6، 7].
[23] صحيح البخاري، ط1، مرجع سابق، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النّياحة على الميّت [/80[رقم [1291].
-فقد ذكر غير واحد أن الجَدَّةَ جاءت إلى أبي بكر تلتمس ميراثها، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئًا، وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئًا. ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله يعطيها السدس. فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة مثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر الصديق رضي الله عنه.
[24] انظر: أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط [121/3] كتاب الفرائض باب في الجدة، حديث رقم [2894]، البغدادي، الكفاية، ط1 [ص 26]، والذهبي، تذكرة الحفاظ، ط1 [2/1].
[25] الذهبي، ميزان الاعتدال، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، 1382هـ/1963م، ط1 [110/1].
[26] الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ط4، ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م، ط1 [75/1]، السخاوي، فتح المغيث، مرجع سابق، ط1 [359/4]، الجوابي، الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، الدار العربية للكتب، تونس، 1997م، د.ط [ص449].
[27] اللكنوي، الرفع والتكميل، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1407هـ، ط2 [ص75]، وعتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، 1401هـ/1981م، ط3 [ص95]، الفارح، عناية العلماء بالإسناد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ، د.ط [ص42].
[28] مسلم، صحيح مسلم، دار طيبة، 1427هـ/2006م، د.ط [28/1].
[29] السخاوي، فتح المغيث، مرجع سابق، ط1 [359/4]
[30] الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مكتبة المعارف، الرياض، د.ط [202/2].
[31] ابن السبكي، جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/2003م، ط2 [ص72].
[32] ابن الصلاح، علوم الحديث، مرجع سابق، ط2 [ص217].
[33] الخطيب البغدادي، الكفاية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط2 1، [/275].
[34] وقد عقد ابن عبد البر بابًا بعنوان "قول العلماء بعضهم في بعض". ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، دار ابن الجوزي، الدمام، 1414هـ/1994م، ط1 [1087/2].
[35] ابن حجر، نزهة النظر، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1422هـ/2001م، ط1 [ص177].
[36] مقدمة تحقيقه: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [ص2].

[37] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [37/2]، الخطيب البغدادي، الكفاية، مرجع سابق، ط1 [ص 23].
[38] السهمي، سؤالات الدار قطني، مكتبة المعارف، الرياض، 1404هـ/1984م، ط1 [ص82].
[39] الزبيدي، تاج العروس، طبعة الكويت، د.ط [91/27] مادة ترك.
[40] ابن جماعة، زوال الترح، دار ابن حزم، د.ط [ص12].
[41] البيقوني، منظومة البيقوني، شعبة توعية الجاليات بالزلفى، ط3 [ص5].
[42] ابن حجر، نزهة النظر، مرجع سابق، ط1 [ص225].
[43] ابن فودي، منظومة مصباح الراوي، دار العلم للطباعة والنشر، نيجيريا، 1426هـ/2005م، ط2 [ص69].
[44] العقيلي، الضعفاء الكبير، دار المكتبة العلمية، بيروت، 1404هـ/1984م، ط1[13/1]، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [32/2]، وابن حبان، المجروحين، ط1 [1/ 80]، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط3 [1/ 92].
[45] العقيلي، الضعفاء الكبير، مرجع سابق، ط1 [13/1]، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [2/ 32].
[46] أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطلاق، مرجع سابق، د.ط [272/2] رقم [2240] ، والترمذي، سنن الترمذي، دار الغرب الإسلامي، 1996م، في الجامع أبواب النكاح، ط1 [440/3[رقم]1143]، وابن ماجه في سننه كتاب النكاح، دار إحياء الكتب العربية، د.ط [674/1] رقم [2009].
[47] ابن عبد البر، التمهيد، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ، د.ط [24/12].
[48] ابن رجب، شرح علل الترمذي، دار السلام، مصر، 2012م، ط1 [560/2].
[49] أخرجه ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله، دار الخاني، الرياض،1422هـ/2001م، ط2 [448/2] ، ومسلم، صحيح مسلم، ط1 [17/1]المقدمة، باب الكشف عن معايب رواة الحديث، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، الكتب العلمية، لبنان، 1418هـ/1997م، ط3 [144/1].
[50] الفسوي، المعرفة والتاريخ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1401هـ/1981م، ط2 [383/1]، وابن حبان، المجروحين، دار الوعي، حلب، 1396هـ، ط1 [1/ 98].
[51] الشيخ بدر محمد البدر العنزي، مباحث في علوم مصطلح الحديث: الحديث المتروك والمطروح والفرق بينهما
[52] http://albader1.com/?p=233هـ.
[53] الخطيب، الكفاية، مرجع اسبق، ط1 [ص١٤٣] .
[54] الذهبي، الموقظة، دار أحد للنشر والتوزيع، 1414هـ/1994م، ط2 [34/1].
[55] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1]37/2].
[56] البخاري، التاريخ الأوسط، دار الوعي، حلب، 1397هـ، ط1 [195/2].
[57] الفسوي، المعرفة والتاريخ، مرجع سابق، ط2]191/2[، الخطيب، الكفاية، مرجع سابق، ط1 [110/1].
[58] ابن رجب، شرح علل الترمذي، مرجع سابق، ط1]29/1].
[59] الخطيب البغدادي، الجامع، مرجع سابق، د.ط [192/2]، القاضي عياض، إكمال المعلم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1419هـ/1998م، ط1 [140/1].
[60] القاضي عياض، إكمال المعلم، مرجع سابق، ط1]141/1]، النووي، شرح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ، ط2 [62/1].
[61] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [2/ 368].
[62] ابن تيمية، منهاج السنة، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1406هـ/1986م، ط1[52/7].
[63] النووي، شرح مسلم، مرجع سابق، ط2 [62/1].
[64] الاعتبار: هو تتبُّع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء، لذلك الحديثِ الذي يُظَنُّ أنه فَرْد؛ ليُعلم هل له متابع أم لا، ويشترط أن تكون لمن دون الصحابي. انظر: ابن حجر، نزهة النظر، مرجع سابق، ط1 [ص90]، السخاوي، فتح المغيث، مرجع سابق، ط1]255/1].
[65] الشاهد: أن يُروى حديث آخر بمعناه من حديث صحابي آخر، سواء كان باللفظ أو بالمعنى على الراجح. انظر: ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، مرجع سابق، ط1 [ص110]، السخاوي، فتح المغيث، مرجع سابق، ط1 [256/1].
[66] النووي، شرح مسلم، مرجع سابق، ط2 [62/1].
[67] الحاكم، المدخل، مؤسسة الرسالة، 1404هـ/1984م، ط1 [ص30].
[68] القرآن الكريم، سورة الحجر:[9].
[69] السيوطي، تدريب الراوي، مكتبة الكوثر، 1415هـ، د.ط [159/2].
[70] أمير الصنعاني، توضيح الأفكار، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د.ط [59/2].
[71] ابن تيمية، رفع الملام، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، 1434هـ، د.ط]ص14].
[72] حيّاني، مسوغات المحدثين في الرواية عن الضعفاء، مجلة عالم الكتب، مج24، ع1-2 [ص11].

[73] حمزة، الأسباب الدافعة للرواية عن الضعفاء عند الأئمة، مجلة الجامعة العراقية، مج36، ع3 [ص77].

[74] حول القاعدة الفقهية انظر: الحصني، القواعد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1997م، ط1]ص32[، السيوطي، الأشباه والنظائر، ط1 [ص53].

[75] الذهبي، ميزان الاعتدال، مرجع سابق، ط1 [29/1].

[76] المعلمي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المكتب الإسلامي، ط2[222/1].

[77] ابن الصلاح، المقدمة، مرجع سابق، ط1 [1/ 231].

[78] ابن الصلاح، المقدمة، مرجع سابق، ط1 [1/ 231].

[79] الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار، مرجع سابق، د.ط [149/2] ، النووي، شرح مسلم، مرجع سابق، ط2 [70/1].

[80] سعد الحميد، شرح نخبة الفكر، دار علوم السنة، الرياض، 1426هـ/2005م، د.ط [353/1].

[81] المزي، تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ/1980م، ط1[20/ 95]، الذهبي، تاريخ الإسلام، دار الكتاب العربي، 1410هـ/1990م، ط1 [8/ 489]، الذهبي، المغني في الضعفاء، د.ط [2/ 435].

[82] المزي، تهذيب الكمال، مرجع سابق، ط1، [20/ 95].

[83] المصدر السابق [20/ 96].

[84] ابن محرز، معرفة الرجال عن ابن معين، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1405هـ/1985م، ط1 [12/ 60]، الدوري، تاريخ ابن معين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1399هـ/1979م، ط1 [3/ 404-456].

[85] الدارقطني، السنن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1424هـ/2004م، د.ط [154/1]، الذهبي، تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ط1 [8/ 489[، الذهبي، المغني في الضعفاء، دار إحياء التراث، د.ط]2/ 435]، العلائي، المختلطين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1417هـ/1996م، ط1 [ص: 84]، المزي، تهذيب الكمال، مرجع سابق، ط1[20/ 95 99]، المسلمي، موسوعة أقوال الدارقطني، عالم الكتب للنشر والتوزيع، لبنان، 2001م، ط1 [24/ 198]، النوري، موسوعة أقوال الإمام أحمد، عالم الكتب، 1417هـ/1997م، ط1 [1/6].

[86] البخاري، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، د.ط [6/ 476].

[87] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [6/ 335].

[88] الآجري، سؤالاته لأبي داود، مرجع سابق، ط1 ،[ص 189].

[89] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [6/ 335].

[90] الترمذي، الجامع الكبير، مرجع سابق، د.ط [487/2].

[91] النسائي، الضعفاء والمتروكون، دار الوعي، حلب، 1396م، ط1 [85].

[92] ابن حبان، المجروحين، مرجع سابق، ط1[130/2].

[93] الدارقطني، السنن، مرجع سابق، د.ط [154/1]، المسلمي، موسوعة أقوال الدارقطني، مرجع سابق، ط1]24/ 198].

[94] ابن حجر، تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، 1406هـ/1986م، ط1 [391/1].

[95] الذهبي، تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ط1 [8/ 489].

[96] أخرجه الترمذي في جامعه -أبواب الطلاق واللعان، باب ما جاء في طلاق المعتوه، د.ط [481/2] رقم [1191] به.
-ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية، ط2]156/2[.
-قال ابن حجر في الدراية، د.ط]69/2] -بعد ذكره الوجه المرفوع من حديث أبي هريرة-: في إسناد عطاء بن عجلان، وهو متروك.
-وقال الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي، د.ط[ح1191]: ضعيف جدًّا، والصحيح موقوف.

[97] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ط3 [233/5].

[98] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، دار طيبة، د.ط [1/ 199].

[99] ابن دقيق العيد، الاقتراح، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط [ص198].

[100] الذهبي، الموقظة، مرجع سابق، ط2 [ص42].

[101] ابن جماعة، المنهل الروي، دار الفكر، [ص51].

[102] ابن كثير، اختصار علوم الحديث، الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 1434هـ/2013م، ط2 [ص 55].

[103] ابن حجر، نزهة النظر، مرجع سابق، ط1 [ص112].

[104] السخاوي، فتح المغيث، مرجع سابق، ط1 [1/ 373]، وانظر: ابن دقيق العيد، شرح الإلمام، دار النوادر، سوريا، 1430هـ/2009م، ط2 [247/3].

[105] بهذا السياق عند ابن القطان في بيان الوهم والإيهام، دار طيبة، الرياض، 1418هـ/1997م، ط1 [264/2]، ونقلها عنه الذهبي، ميزان الاعتدال، مرجع سابق، ط1[6/1]، السخاوي، فتح المغيث، مرجع سابق، ط1 [346/1].
[106] اللكنوي، الرفع والتكميل، مرجع سابق، ط3 [ص97] بتصرف.
[107] الجرح والتعديل، مرجع سابق، [55/1/2].
[108] المصدر السابق [133/1/2].
[109] المصدر السابق [23/2/2].
[110] المصدر السابق[302/1/].
[111] المجروحين، مرجع سابق، [20/2].
[112] فارح، المفصل في علوم الحديث، مرجع سابق، د.ط [1/ 361].
[113] عوض الله، شرح لغة المحدث، مكتبة ابن تيمية، 1422هـ/2002م، ط1 [ص413].
[114] عوض الله، شرح لغة المحدث، مرجع سابق، ط1 [ص413].
[115] ابن حجر، نزهة النظر، مرجع سابق، ط1 [ص109].
[116] العقيلي، الضعفاء الكبير، مرجع سابق، ط1 [4/ 68] البخاري، التاريخ الكبير، مرجع سابق، د.ط [1/ 86]، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [7/ 259[المزي، تهذيب الكمال، مرجع سابق، ط1[25/ 211].
[117] المزي، تهذيب الكمال، مرجع سابق، ط1[25/ 211].
[118] البخاري، الضعفاء الصغير، مرجع سابق، ط1 [ص: 120]، و البخاري، التاريخ الكبير، مرجع سابق، د.ط [1/ 86].
[119] البخاري، التاريخ الكبير، مرجع سابق، د.ط [1/ 86]، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [7/ 259].
[120] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [7/ 259].
[121] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [7/ 259].
[122] النسائي، الضعفاء والمتروكون، مرجع سابق، ط1 [95/1].
[123] المزي، تهذيب الكمال، مرجع سابق، ط1[25/ 211].
[124] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مرجع سابق، ط1 [9/ 167].
[125] العقيلي، الضعفاء الكبير، مرجع سابق، ط1 [5/ 261].
[126] ابن حبان، المجروحين، مرجع سابق، ط1 [2/ 259].
[127] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مرجع سابق، ط3 [9/ 244].
[128] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مرجع سابق، ط3 [7/ 421].
[129] ابن حجر، تقريب التهذيب، مرجع سابق، ط1 [478].
[130] أخرجه أبو داود في المراسيل - كتاب الطهارة/ باب في الكتاب ملقى في الطريق، ط1، ص[342] رقم [499]، وابن أبي داود في المصاحف، ط1]ص[448]، وابن بطة في الإبانة الكبرى، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط [5/ 323 ح120] جميعهم من طريق سفيان، عن محمد بن الزبير الحنظلي، عن عمر بن عبد العزيز به. غير أن ابن بطة جعله من قول عمر بن عبد العزيز.
[131] أخرجه أبو داود في السنن - كتاب الأيمان والنذور/ بَابُ مَنْ رَأَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً إِذَا كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ د.ط [232/3]رقم [3290]، والترمذي في جامعه أبواب النذور والأيمان/ بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ، ط1]103/4[رقم [1524]، والنسائي في المجتبى كتاب الأيمان والنذور/ بَابُ كفارة النذر ط2 [26/7] رقم [3835]، وابن ماجه في السنن كتاب الكفارات/ باب النذر في المعصية، د.ط [686/1] رقم [2125]، وأحمد في مسنده ط1 [203/43[رقم [26097]، جميعهم من طريق الزهرى عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها به.

-وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الأيمان والنذور/ بَابُ مَنْ رَأَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً إِذَا كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ د.ط [232/3] رقم [3292] قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ».

-قال أبوداود في مسائل أحمد ط1 [401/1]:سَمِعت أَحمَد يَقول: أفسَدوا عَلَينا حَديث الزُّهريّ، يَعني: حَديث الزُّهريّ، عَن أَبي سَلَمَةَ، عَن عائِشَةَ، عَن النَّبيّ صَلى الله عَلَيه وسَلم: لا نَذر في معصيةٍ، وكَفَّارَتُهُ: كَفَّارَة يمينٍ قالوا عَن سُلَيمان بن أَرقَم، يَعني: قالوا: عَن الزُّهريّ، عَن سُلَيمان بن أَرقَم، عَن يَحيَى بن أَبي كثير، عَن أَبي سَلَمَةَ.

-فَقيل لأَحمد: فَيَصِحّ عِندَك إفساد الحَديث وإنَّما رَواه - يَعني: ابن أَبي أوَيس؟ قال أَحمَد: أَيّوب -أَعني: ابن سُلَيمانَ:- كان أَمثَل مِنهُ. قال أَبو داوُدَ: قَد رَواه أَيّوب بن سُلَيمان بن بلالٍ.

-وقال الترمذي في العلل الكبير، ط1 [250/1] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» . سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: رَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أُخْبِرْتُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ،

-وَرَوَى مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَسُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ مَتْرُوكٌ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ.

-وقال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، ط1 [921/2] قال النسائي: ضعيف

-قال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه، د.ط [ص503] فإذا الحديث قد بطل.

-وقال الألباني في إرواء الغليل ط2 [214/8] صحيح

-قلت: حديث عائشة رضي الله عنها أعله العلماء وكذلك حديث عمران بن حصين علته محمد بن الزبير الحنظلي متروك لكن ولمتنه شواهد: أخرجه مسلم في صحيحه، د.ط [1262/3] رقم [1641] من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه بلفظ [لا نذر في معصية]. كما أخرجه مسلم في صحيحه، د.ط [1265/3] رقم [1645] من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه بلفظ [كفارة النذر كفارة يمين].

[132] ابن حجر، نزهة النظر، مرجع سابق، ط1 [ص107]، الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار، مرجع سابق، د.ط [19/1]، شاكر، الباعث الحثيث، دار الكتب العلمية، ط1 [ص235] الغوري، موسوعة علوم الحديث، مرجع سابق، ط1 [567/2].

[133] الخطيب، الكفاية، مرجع سابق، ط1 [345/1].

[134] ابن عدي، الكامل، مرجع سابق، ط3 [257/1]، الخطيب، الكفاية، مرجع سابق، ط1 [344/1].

[135] الخطيب، الكفاية، مرجع سابق، ط1 [344/1].

[136] الشافعي، الرسالة، مكتبة الحلبي، مصر، 1358هـ/1940م، ط1 [175/1-176]، الخطيب، الكفاية، مرجع سابق، ط1 [345/1].

[137] السخاوي، فتح المغيث، مرجع سابق، ط1 [110/2].

[138] ابن دريد، جمهرة اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ص[147/3]

[139] الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م]، مادة غفل.

[140] الحموي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، [316]

[141] الفيروز ابادي، البصائر، دار صادر، 1408هـ/1988م، [317]

[142] ابن حجر، نزهة النظر، مرجع سابق، ط1 [ص107[، شاكر، الباعث الحثيث، مرجع سابق، ط1 [ص235]الغوري، موسوعة علوم الحديث، مرجع سابق، ط1 [567/2].

[143] ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [34/2]، الخطيب، الكفاية، مرجع سابق، ط1]353/1].

[144] ابن تيمية، مجموع الفتاي، ج18/ 45-46 بتصرف.

[145] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مرجع سابق، ط3]5/ 245]، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مرجع سابق، ط1 [2/ 240]، المزي، تهذيب الكمال، مرجع سابق، ط1]23/ 15]، الذهبي، تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ط1]9/ 371].

[146] المزي، تهذيب الكمال، مرجع سابق، ط1[23/ 15].

[147] المصدر السابق.

[148] ابن سعد، الطبقات الكبرى، مكتبة الخانجي، 1421هـ/2001م، ط1]424].

[149] المزي، تهذيب الكمال، مرجع سابق، ط1[23/ 18].

[150] الدارمي، تاريخ ابن معين، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1[184].

[151] ابن أبي شيبة، سؤالاته لابن المديني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 [146].

[152] ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مرجع سابق، ط2 [1/ 233].

[153] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [3/ 364].

[154] البخاري، التاريخ الكبير، مرجع سابق، د.ط [6/ 405].

[155] المزي، تهذيب الكمال، مرجع سابق، ط1[23/ 18].

[156] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ط1 [6/ 289].

[157] ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مرجع سابق، ط1 [2/ 241].

[158] ابن حبان، المجروحين، مرجع سابق، ط1 [2/ 117].

[159] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مرجع سابق، ط3 [5/ 247].

[160] الدارقطني، السنن، مرجع سابق، [1/ 96].

[161] ابن حجر، تقريب التهذيب، مرجع سابق، ط1 [440/1]، والطبقة السادسة: طبقة عاصروا الخامسة وهم الطبقة الصغرى من التابعين ، الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة ، ولم يثبت لبعضهم السماع.

[162] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مرجع سابق، ط3 [5/ 245]، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مرجع سابق، ط1 [2/ 240]، الذهبي، تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ط1 [9/ 371]، المزي، تهذيب الكمال، مرجع سابق، ط1[23/ 15].

[163] كنيف: مكان قضاء الحاجة أو المرحاض. ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ط3 [1608/3].

[164] أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الطهارة وسننها/ باب الرخصة في ذلك في الكنيف، وإباحته دون الصحاري، ط2 [214/1] رقم [323] قال: حدثنا محمد بن يحيى.

-والبزار في مسنده، ط1 [208/12] رقم [5893] حدثنا محمد بن عثمان.
-كلاهما محمد بن يحيى، ومحمد بن عثمان قالا: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن عيسى الحناط، عن نافع به.
-قال البزار في البحر الزخار، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1988م، ط1 [208/12]: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن نافع إلا عيسى.
-وقال البوصيري في مصباح الزجاجة، دار العربية، بيروت، 1403هـ، ط2 [47/1]: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف عيسى الحناط.
-وقال الألباني في صحيح وضعيف ابن ماجه، د.ط [ح 323]: ضعيف جدا.

[165] أخرجه ابن ماجه في السنن، مرجع سابق، د.ط [2/ 1408ح 4210]، والبزار في المسند، مرجع سابق، ط1 [12/ 336ح 6212]، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، ط1 [6/ 330ح 3656]،وابن عساكر في المعجم، ط1 [2/ 1096ح 1421]، جميعهم من طريق ابن أبي فديك، به.

-قال البزار في البحر الزخار، مرجع سابق، ط1 [336/12]: ولا نعلم روى أبو الزناد، عن أنس، إلا هذا الحديث. قال أبو بكر: هي ثلاثة أحاديث مقطعة، وأنا جمعتها.
-وقال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، دار السلف، 1416هـ/1996، ط1 [1256/3]: عيسى متروك الحديث.
-وقال البوصيري في مصباح الزجاجة، مرجع سابق، ط2 [238/4]: هذا إسناد فيه عيسى بن أبي عيسى، وهو ضعيف.

[166] أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الأطعمة/ باب الملح، مرجع سابق، د.ط [431/4] رقم [3315]، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، دار المأمون للتراث، دمشق، 1404هـ/1984م، ط1 [377/4[رقم [3714]، والطبراني في المعجم الأوسط، د.ط [354/3] رقم [8854] وابن عدي في الكامل، مرجع سابق، ط3 [434/3]، والبيهقي، شعب الإيمان المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنه منها، أكل اللحم، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 1423هـ/2003م، ط1 [99/8] رقم [5551]، وابن عساكر في تاريخ دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ/1995م، د.ط [243/4] رقم]1014]، جميعهم من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن عيسى بن أبي عيسى، عن موسى به.

-قال الطبراني في المعجم الأوسط، دار الحرمين، 1415هـ/1995م، د.ط [354/3]: لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به مروان بن معاوية.
-وقال ابن عدي في الكامل، مرجع سابق، ط3 [436/1]: ولعيسى هذا غير ما ذكرت من الحديث، وأحاديثه لا يتابع عليها متنا ولا إسنادا.
-وقال تمام، في الفوائد، مكتبة الرشد، الرياض، 1412هـ، [169/2]: رواه غير سليمان عن مروان، فأدخل بين عيسى وأنس رجلا.
-وقال ابن القيسراني، في ذخيرة الحفاظ، مرجع سابق، ط1 [1480/3]: عيسى متروك الحديث.
-وقال البوصيري في مصباح الزجاجة، مرجع سابق، ط2 [21/4 22]: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف عيسى بن أبي عيس الحناط، ويقال: الخياط، ويقال: الخباط.
-وقال الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، مرجع سابق، د.ط ، ح 3315: ضعيف.
-قلت: إسناده ضعيف جدًّا لحال عيسى الحناط.

[167] محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مرجع سابق، د.ط[197/1]، ابن رجب، شرح علل الترمذي، مرجع سابق، ط1 [398/1]، والسيوطي، زهر الربى على المجتبى، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 1414هـ/1984م، ط6 [4/1].